جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاورومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس الخامس: تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية

العلاقات الأوروبية الجزائرية

تختلف علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر اختلافًا كبيرًا عن تلك التي تربطه بالمغرب وتونس، شكلاً ومضمونًا. اذ تعود العلاقات الرسمية الأولى بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى ما بعد الاستقلال. وكان الهدف في ذلك الوقت هو حماية التجارة مع أوروبا من خلال الحفاظ على الظروف التجارية التي تسمح للجزائر ببيع منتجاتها الزراعية، ولا سيما نبيذها، في السوق الأوروبية.

إن توقيع اتفاقية التعاون في أفريل 1976 هو جزء من السياسة الأوروبية الجديدة تجاه البحر الأبيض المتوسط ، والتي تم إطلاقها في عام 1972 تحت اسم "السياسة المتوسطية الشاملة". كانت المدة غير المحدودة لهذه الاتفاقية لدعم التنمية

الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وتتألف من عدة مجالات، على المستوى التجاري، تمتعت صادرات المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية بعدة مزايا، باستثناء المنتجات الزراعية الخاضعة لنظام الحصص. وعلى صعيد التعاون الاقتصادي والمالي، تم تمويل المشاريع والبرامج المختلفة ببروتوكولات مدتها خمس سنوات. أخيرًا، لم يتم تنفيذ الجانب الاجتماعي للاتفاقية لأن المزايا الثنائية التي تمنحها بعض الدول الأعضاء للعمال الجزائريين الذين يعيشون في بلادهم كانت أفضل من تلك التي توفرها الاتفاقية.

في عام 1991، احتفظت "السياسة المتوسطية المتجددة" (PMR) التي اقترحتها المفوضية الأوروبية بنفس إطار التعاون (البروتوكولات المالية) مع إعادة تركيز هدف التعاون على دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تبنيها بعد ذلك من قبل عدد من البلدان. وبالتالي، فإن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، الموقعة في 22 أفريل 2002 في القمة الأورومتوسطية في فالنسيا بإسبانيا ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، تحل محل اتفاقية التعاون المبرمة في عام 1976. اذ تدور اتفاقية الشراكة هذه حول الحوار السياسي القائم على مستويات مختلفة، ولا سيما مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لكلا الطرفين. ويحدد عناصر التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات وسيادة القانون، وحرية تنقل الأشخاص، والتعاون في المسائل القانونية والعدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب، غسيل الأموال والعنصرية وكره الأجانب والمخدرات والفساد.

تتعلق الاتفاقية بشكل خاص بتطوير التجارة من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة تدريجياً بعد فترة انتقالية مدتها اثني عشر عامًا وفقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية ؛ ويتضمن بند موعد بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بهدف زيادة تحرير التجارة في المنتجات الزراعية من السنة السادسة. كما تنظم الاتفاقية التجارة في الخدمات وتنص على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يجب أن يمدوا إلى الجزائر المعاملة التي يلتزمون بها بموجب شروط الغات ومنحها معاملة لا تقل تفضيلًا عن تلك المخصصة لموردي الخدمات المماثلة. من جانبها، فإن الجزائر مطالبة بمنح موردي الخدمات في الاتحاد الأوروبي معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة للشركات في البلدان الاخرى. بالإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقية على إجراء حوار حول سياسة الاقتصاد الكلي للأطراف المسؤولة عن تحديد طرائق ووسائل تنفيذ إجراءات التعاون الاقتصادي.

يُنشئ التعاون المالي من خلال برنامج MEDA وقروض بنك الاستثمار الأوروبي: مجالات التطبيق المستهدفة هي تحديث الاقتصاد، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، ودعم مكان منطقة التجارة الحرة وقانون المنافسة.

فيما يتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي، يقوم النظام على عدم التمييز بين العمال من كلا الطرفين من حيث ظروف العمل والأجور والفصل، وينص على تنسيق أنظمة الضمان الاجتماعي. وبشكل أكثر تحديدًا، يهدف التعاون الثقافي إلى تعزيز الحوار والتعاون المستمر في جميع مجالات النشاط، ولا سيما برامج التبادل للشباب والصحافة والقطاع السمعي البصري، دون إغفال حماية التراث والترجمة وتبادل المعارض الفنية والفنانين، التدريب والتعليم.

حتى لو لم تكن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر متميزة مثل تلك التي أقامتها أوروبا مع المغرب وتونس، فإن نتائج اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر منذ دخولها حيز التنفيذ تعتبر إيجابية بشكل عام. زادت الاستثمارات الأوروبية بشكل ملحوظ. يستحوذ قطاع الطاقة على نصيب الأسد من التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ويجعل الجزائر موردًا موثوقًا للغاز، والثالث في أوروبا: "25٪ من استهلاك الطاقة الأوروبية يتكون من الغاز. و19٪ من الغاز المستورد يأتي من الجزائر. بالنظر إلى الطبيعة الاقتصادية للعلاقات الأوروبية الجزائرية بشكل أساسي، تظل الأبعاد السياسية هي ضعف علاقة التعاون. في مواجهة مقاومة الجزائر، يتجنب الاتحاد الأوروبي معالجة قضايا سوء الإدارة ووضع حقوق الإنسان. لا يتردد بعض المحللين في استنتاج أن الجزائر في الوقت الحالي مدفوعة بتآزرها أكثر مما هي مدفوعة بأوامر من الخارج.

في عام 2009، كانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا، إلى جانب ليبيا، التي لم تلتزم بخطة عمل. يبدو أنه يشير إلى عدم الالتزام بسرعة كبيرة مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما عندما يفكك في تصرفات شريكه الأوروبي استراتيجية الهيمنة.

على مضض وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في عام 2002. وفي عام 2009، شجبت عدم دعم الاتحاد الأوروبي لطلبها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونقص الاستثمارات خارج قطاع الهيدروكربونات. بشكل عام، يبدو اهتمامه بالشؤون الأوروبية انتقائيًا. فهي تقبل لعب ورقة سوق الطاقة والأمن، لكنها لا تلتزم بسياسة الجوار الأوروبية ولا بالإصلاح الاقتصادي.